# 

**1. اختيار موضوع البحث**

**2. إعداد إشكالية البحث**

**6. أنواع وتصنيفات البحث العلمي**

**5. الإطار العملي**

**للبحث**

**4. اعداد فرضيات البحث**

**3. النظرية واتجاه البحث**

**7 . اختيار** ا**استراتيجية التحقق من الفرضيات**

**12. ابستمولوجيا منهجية البحث العلمي**

**10. اختيار استراتيجية معالجة البيانات**

**9. اختيار أدوات جمع البيانات**

**8. عينة مشروع**

**البحث العلمي**

**11. عرض النتائج المتوقعة للبحث**

**تخطيط**

**مشروع**

**البحث**

**العلمي**

# الفصل الخامس:

# بناء الإطار العملي للبحث



**المصدر**: google image 5

**1. المقدمة**

**2. الهدف من بناء الإطار العملي للبحث**

**3. من المفهوم إلى متغير**

1.3 التمييز بين المتغير ووحدة التحليل ووحدة الملاحظة

2.3 العلاقة بين المتغيرات

**4. نوع المتغير تبعا لتغير البيانات**

**5. من المتغير إلى المؤشر**

**6. ما يكمن وراء اختيار المتغيرات والمؤشرات وديناميكيات الإطار العملي للبحث**

**7. أمثلة توضيحية**

**8. الملخص**

.

* **معرفة أهمية ودور الإطار العملي في عملية البحث العلمي.**
* **معرفة المفاهيم والعناصر التي تشكل الإطار العملي للبحث.**
* **معرفة أهمية المتغير والمؤشر في بناء الإطار العملي للبحث.**
* **معرفة وتمييز وحدة التحليل ووحدة الملاحظة.**
* **معرفة تقسيمات وأنواع المتغير.**
* **معرفة كيفية بناء المتغير والمؤشر.**

**قاموس المصطلحات**

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| المصطلحات باللغة الإنجليزية | المصطلحات باللغة الفرنسية | المصطلحات باللغة العربية |
| Operational framework | Cadre opérationnel | إطار عملي |
| Operational framework | Cadre opérationnel | اطار تشغيلي |
| Experimental link between variables | Lien expérimental entre variables | ارتباط تجريبي بين متغيرات |
| Conceptual frame | Cadre conceptuel | اطار مفاهيمي |
| Theoretical frame | Cadre théorique | اطار نظري |
| Data | Données | بيانات |
| Experimental verification | Vérification expérimentale | تحقق تجريبي |
| Design of the research | Design ou conception de la recherche de | تصميم البحوث |
| Variation | Variation | تغير أو تباين |
| Schematic representation of the operational framework | Représentation schématique du cadre opérationnel | تمثيل تخطيطي للإطار العملي |
| Facts of the scientific phenomenon | Faits du phénomène scientifique | حقائق الظاهرة العلمية |
| Research plan | Plan de recherche | خطة البحث |
| Causal chain | Chaîne causale | سلسلة سببية |
| Attributes or properties | Attributs ou propriétés | سمات أو خصائص |
| Critical threshold | Seuil critique | عتبة حرجة |
| Association relationship | Relation d’association | علاقة ارتباط |
| Relationship of cause and effect | Relation de cause à effet | علاقة السبب والنتيجة |
| Relationship of effect or impact | Relation d'effet ou d’impact | علاقة تأثير |
| Causal relationship | Relation causale | علاقة سببية |
| Hypothesis confirmed or invalidated | Hypothèse confirmée ou infirmée | فرضية مؤكدة أو داحضة |
| Measurement level | Mesure de niveau | قياس المستوى |
| Level of measurement | Niveau de mesure | مستوى قياس |
| Variable | Variable | متغير |
| Antecedent variable | Variable antécédente | متغير سابق |
| Independent variable | Variable indépendante | متغير مستقل |
| Mediator variable | Vvariable mmédiatrice | متغير وسيط |
| Moderator variable | Variable modératrice | متغير معدل |

**قاموس المصطلحات (تابع)**

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| Population | Population | مجتمع |
| Experimental references | Références expérimentales | مرجعيات تجريبية |
| Credibility of the relationship | La crédibilité de la relation | مصداقية العلاقة |
| Equation | Équation | معادلة |
| Information | Information | معلومات |
| Criterion of validity | Critère de validité | معيار الصلاحية |
| Key concepts | Concepts clés | مفاهيم رئيسية |
| Abstract concepts | Concepts abstraits | مفاهيم مجردة |
| Theoretical approach | Approche théorique | مقاربة نظرية |
| Indicators | Indicateurs | مؤشر |
| Research form | Formulaire de recherche | نموذج البحث |
| Experimental model | Modèle expérimental | نموذج تجريبي |
| Analysis unit | Unité d'analyse | وحدة التحليل |

## **7. الأمثلة التوضيحية**

في القسم التطبيقي من هذا الفصل نحصي ثلاث أمثلة توضيحية تبين بيداغوجيا أهم النقاط التي تم اثارتها في القسم النظري.

**1.7 المثال التوضيحي الأول**

**الإطار العملي**

**العنوان**

استخدام استطلاعات الرأي من قبل السياسيين أو بالأحرى صناع القرار السياسي

**التذكير بالفرضيات**

للتعبير عن هذا سؤال الخاص للبحث نصوغ الفرضيات الآتية:

1. يوجد غالبا توافق بدلا من الخلاف بين صناع القرار السياسي ونتائج استطلاع الرأي حول القضايا السياسية التي تهم الرأي العام الوطني.
2. التوافق بين القرارات الحكومية ونتائج استطلاع الرأي تكون محتملة أكثر لما نتائج استطلاع الرأي تعكس رأي عام وطني حازم.
3. التوافق بين القرارات الحكومية ونتائج استطلاع الرأي يكون أكثر احتمال إذا كان الفاعلون المؤسساتيين المهمين يأخذون حلقة وصل بين صناع القوار السياسي والرأي العام الوطني.

في الفصل السابق شكلنا ثلاث فرضيات لشرح الاختلافات في علاقة اتفاق بين الرأي العام وقرارات الحكومة؛ وفقا لهذه الفرضية الأولى والثانية، في حال الاتفاق بين الرأي العام والسياسات العامة، هذه العلاقة هي أكثر احتمالا إذا كانت النتائج تعكس رأي عام قوي وحازم؛ أما الفرضية الثالثة تنص: في حال الاتفاق بين الرأي العام والسياسات العامة يفترض أن الرأي العام مدعوم من طرف مؤسسات مجتمع مدني ومجموعات ضاغطة التي تعتبر كمتغير وسيط في هذه العلاقة.

**الرأي العام الوطني الشعبي**

**صناعة القرار السياسي من طرف الحكومة**

**الفاعلون المؤسساتيون (الوسطاء)**

**الشكل 11.5:** التمثيل البياني لنموذج الإطار النظري للبحث

**المصدر**: من اعداد الباحث

**وحدة التحليل**

وحدات تحليلنا تتوافق مع كل حل مقترح لهذه المشكلة السياسية، حتى نتمكن من تحديد ما إذا اعتمد حل المسألة من قبل الحكومة أم لا.

**المفاهيم العملية والمرور إلى المتغيرات**

سنقوم الآن بإعطاء سمات ومستويات قياس دقيقة لكل المفاهيم محل الدراسة أو متغيرات الدراسة. لنعتمد أن: المتغير التابع هو الاتفاق (أو الخلاف) بين قرار الحكومة واتجاه رأي أغلبية الشعب، هذا متغير اسمي ثنائي (وتسمى أيضا ثنائية التفرع).

لاحظ، أنه من الممكن أيضا قياس العلاقة بين قرار الحكومة والتغير في الرأي العام الشعبي؛ في هذه الحالة، وحدات تحليلنا تتوافق مع كل حل سياسي يكون فيه على الأقل اثنين من الاستطلاعات المتعاقبة متطابقة؛ قياس التغيرات في توجه الرأي العام الغالب يسمح لنا أن نفهم بشكل أفضل النظام الزمني الرابط بين الرأي العام والسياسة العامة للحكومة.

إذا على سبيل المثال، تغير الرأي قبل قرار الحكومة، إذن لدينا دليل إن لم يكن يقين، أن هذا الرأي يؤثر على قرار الحكومة. على العكس من ذلك، إذا كان هذا القرار قبل التغيير في الرأي العام، إذن لدينا دليل على أن الرأي العام متأثر بقرارات النخب الحاكمة. للأسف، من المرجح أن يكون هذا نظريا أساسا، لأنه في الواقع، قليلا ما يؤثر الرأي العام في قرارات الحكومة.

**الحد الحرج للمتغير التابع**

لتفسير نتائج استطلاع الرأي، يجب أن نأخذ في الاعتبار هامش الخطأ، وهي عبارة عن ثلاثة في المائة (3 %) بالنسبة لعينة قياسية من 1500 شخص؛ يمكننا أن نكون متأكدين من قيادة الأغلبية إذا تجاوزت عتبة هامش الخطأ فقط. ضمنا، فمن الضروري ألا يقل عن (53 %) من دعم الرأي العام أو تعارض لسياسة حكومية مقترحة لتكون قادرة على القول ما إذا كان هناك اتفاق أو خلاف بين الرأي العام والسياسة العامة للحكومة.

**المتغيرات المستقلة المرتبطة بالمفهوم العملي لاتجاه الرأي الحازم**

المتغير الأول الذي سنقوم بربطه بمفهوم إدارة الرأي العام الحازم يتعلق بأهمية أسئلة استطلاع الرأي العام. فمن المنطقي أن نعتقد أن الجمهور هو أكثر اطلاعا على القضايا التي تعتبر مهمة. صناع القرار السياسي هم أكثر عرضة للانحناء أمام الإرادة الشعبية في القضايا البارزة منها على القضايا غير البارزة. وسيتم النظر في إدارة الرأي العام بشأن مسألة تعتبر هامة (بارزة) حتما هي حازمة. على العكس من ذلك، نرى اتجاه انعدام الرأي العام من الحزم في القضايا التي لا تعتبر مهمة (غير بارزة) من قبل عموم الشعب.

سنحتفظ باثنين من المتغيرات الأخرى لحساب قوة هذا المفهوم في اتجاه الرأي العام، وهي نطاق الأغلبية والتجانس في الرأي حول كل سؤال لاستطلاع الرأي؛ فمن المنطقي أن نعتقد أن وجود أغلبية قوية من التأييد أو المعارضة على سؤال الاستطلاع أن يشجع صناع القرار لمتابعة تفضيل الشعب، والأمور الأخرى متساوية. الرأي المتجانس يذهب في نفس الاتجاه في جميع المناطق وفي جميع الأعمار وجميع الفئات الاجتماعية والاقتصادية.

**المتغير الوسيط المرتبط بالمفهوم العملي الخاص بمؤسسات المجتمع المدني ووسائل الإعلام.**

لإعطاء مضمون توظيفي للمفهوم العملي الخاص بمؤسسات المجتمع المدني ووسائل الإعلام، سوف نستخدم ثلاث متغيرات التي تحدد أثر المجموعات المؤسساتية الفاعلة (الوسطاء) التي تتدخل في العلاقة بين الرأي العام والقرارات السياسية للجهات الحكومية، منها: مبادرات برلمانية وحكومية ومبادرات جماعات الضغط ومبادرات وسائل الإعلام.

**المتغيرات السابقة**

للتحليل ينبغي أيضا أن نأخذ في عين الاعتبار المتغيرات السابقة.

هذه المتغيرات غير تلك التي عهدناها في الإطار العملي الأصلي، ولكن مع ذلك قادرة على تشويه الاتفاق أو الاختلاف في العلاقة المتوقعة بين الرأي العام وسياسة الحكومة؛ سوف يقاس حشد الجهود العامة باستخدام اثنين من المتغيرات التي لها ما يبررها منها: الجهد المالي والجهود الإعلامية التي تبذلها الحكومة في كل قضية تمس الرأي العام الوطني.

نحتفظ أيضا بمتغير سابق آخر هو المجال الوظيفي؛ ووفقا لبعض الباحثين، الاتفاق بين الرأي العام والسياسة العامة يكون نادرا في قضايا السياسة الخارجية، لأن معلومات عموم الشعب في هذا النوع من المجال الوظيفي ناقصة أو نادرة وبالتالي لن يؤخذ رأي العامة بعين الاعتبار في هذا النوع من الأسئلة، من دون الخوف من الانتقام من طرف الشعب في الانتخابات القادمة. على العكس من ذلك، يجب أن يكون الاتفاق بين عموم الشعب والسياسيين أكثر شيوعا في القضايا المحلية حيث يتم إعلام الرأي العام على نحو أفضل.

متغير سابق آخر، هو النظر في دراسة العلاقة بين الرأي العام والسياسة الأيديولوجية للحزب الحاكم. من الممكن أن الاتفاق بين الرأي العام وصناع القرار السياسي حول قضايا السياسات العامة يعتمد على ما إذا كان الحزب الحاكم هو أكثر يسارا أو أكثر يمينا؛ يجب علينا أيضا أن ننظر في الآثار المحتملة للسنة التي أجري فيها الاستطلاع، من الممكن أن علاقة الاتفاق أو الخلاف بين الرأي والسياسة تتأثر بالاتجاه الزمني العميق.

**المتغيرات المستقلة المرتبطة بالمفهوم العملي لاتجاه الرأي الحازم**

الخطوة التالية هي إيجاد المؤشرات للمتغيرات التفسيرية لدينا. لصياغة المؤشرات يجب احترام أكبر قدر ممكن من متطلبات الدقة والموثوقية والصلاحية؛ في بناء المؤشرات، يجب أن يحسب لها الوسائل التقنية المحدودة المتوفرة لدينا. بالإضافة إلى ذلك، سنسعى لتكرار أكبر قدر ممكن من المؤشرات المستخدمة بالفعل من قبل باحثين آخرين؛ لكيلا نطيل هذا العمل سندرس بالتفصيل مؤشرات المتغيرات المرتبطة بقضايا الرأي العام البارزة أو المهمة. يتم الإبلاغ عن مؤشرات المتغيرات التفسيرية الأخرى في العمود الأخير من المتغيرات والمؤشرات التحليلية في الجدول التحليلي للمتغيرات والمؤشرات.

**المؤشرات البارزة للمتغير**

مؤسسات استطلاع الرأي تطلب أحيانا من المشاركين ترتيب ووضع قضاياهم في ترتيب من حيث الأهمية لكل قضية من القضايا؛ مثل هذا التصنيف هو مؤشر كبير لوجود مشكلة بارزة لدى الرأي العام؛ لسوء الحظ، فإن معظم نتائج الدراسة لا تقدم معلومات على الأهمية النسبية لأسئلة المشاركين. في الواقع، من المنطقي أن نعتقد أن أعلى نسبة من عدم الاستجابة في مسألة ما، تؤدي أن هذه القضية ليست قضية بارزة لدى الرأي العام، يجب علينا أن ندرك أيضا أن بعض القضايا البارزة في استطلاعات الرأي يمكن أن تسبب نسبة أعلى من عدم الاستجابة لأنها تحمل على مواضيع حساسة ومعقدة بحيث أن العديد من المشاركين يترددون في اتخاذ (أو كشف) موقف بشأن هذه القضايا.

فمن الممكن لعلاج بروز متغير ما من القضايا كمتغير أمر؛ في هذه الحالة، لإصلاح مستوى حرج من اجراءات المؤشر يكون على النحو التالي: سيتم اعتبار مسألة من أن يكون لها درجة بروز عالية في الرأي العام إذا كان أقل من 10 % من الذين شملهم الاستطلاع يجمعون أنهم لا يعرفون الاجابة أو ليس لهم رأي في هذه المسألة. العكس في ذلك، سيتم اعتبار المسألة أن لها بروز منخفض. مثل هذا المؤشر الغير دقيق جدا (يجعلنا نفقد المعلومات)؛ ولذلك، فمن الأفضل الإبقاء على القيمة المطلقة لنسبة المستطلعين الذين لا يعرفون أو ليس لهم رأي في مسألة ما كمؤشر لمتغير لدينا. سيكون لدينا إذن متغير مستمر أو متغير نسبة، فالقيمة تختلف من الناحية النظرية من صفر إلى مئة في المئة.

* **نطاق الأغلبية في الرأي**
* **التجانس أو توحيد الرأي**
* **عدم وجود أهمية لهذه المسألة لدى الرأي** العام.
* **إدارة الأغلبية تجاه الرأي العام واتجاه قرار الحكومة**

**(الموازنة)**

* **جهد مالي لتعبئة الرأي العام من قبل الحكومة**
* **الجهود الإعلامية لتعبئة الرأي العام من قبل الحكومة**
* **المجال السياسي**
* **إيديولوجية الحزب الحاكم**
* **تاريخ استطلاع الرأي**

**الجهود المبذولة قبل استطلاع الرأي**

**الرأي العام الوطني الشعبي**

**الفاعلون المؤسساتيون (الوسطاء)**

**صناعة القرار السياسي من طرف الحكومة**

* **مبادرات برلمانية وحكومية**
* **مبادرات جماعات الضغط**
* **مبادرات وسائل الإعلام**

**الشكل 12.5:** التمثيل البياني لنموذج الإطار النظري للبحث

**المصدر:** من اعداد الباحث

**الجدول 1.5:** الجدول التحليلي للمتغيرات والمؤشرات

**المصدر:** Gordon و Pétry (2000)

|  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- |
| المتغير | السمة | قياس المستوى | المؤشر والعتبة الحرجة |
| إدارة رأي الأغلبية | الوضع الراهن / تغيير | اسمي | * 0 = لا تغيير * 1 = تغيير * 9 = غير مؤكد (عند العتبة النقدية من هامش الخطأ) |
| إدارة قرار الحكومة | الوضع الراهن / تغيير | اسمي | * 0 = الوضع الراهن * 1 = تغيير * 9 = غير مؤكد |
| المتغير التابع:   * العلاقة بين إدارة الأغلبية تجاه الرأي واتجاه قرار الحكومة (القرار) | موافق / غير موافق | اسمي | * اتفاق = لا يقل عن 53٪ من الجمهور يؤيدون قرار الحكومة * لا أوافق = لا يقل عن 53٪ من الجمهور يعارضون قرار الحكومة * غير مؤكد ما إذا كان النطاق الأغلبية أقل من 53٪ |
| المتغيرات المستقلة:   * نطاق الأغلبية في الرأي * التجانس أو توحيد الرأي * عدم وجود أهمية لهذه المسألة لدى الرأي العام. | القيمة العددية  متجانسة / تقسيم  القيمة العددية | نسبة  اسمي  نسبة | * النسبة المئوية للاستجابات في نفس الاتجاه * غياب التجانس (مشفرة 1) أو وجود تجانس في الرأي (مشفرة 0) الأغلبية متناقضين: (في المناطق، بين الفئات الاجتماعية الاقتصادية وفي الجنس) * نسبة المستجيبين الذين "لا أعرف" أو أن يكون "لا رأي" |

**الجدول 1.5:** الجدول التحليلي للمتغيرات والمؤشرات (تابع)

**المصدر:** Gordon و Pétry (2000)

|  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- |
| المتغير و المؤشرات | السمة | قياس المستوى | المؤشر والعتبة الحرجة |
| المتغيرات الوسيطة:   * مبادرات برلمانية وحكومية * مبادرات جماعات الضغط * مبادرات وسائل الإعلام | القيمة العددية  القيمة العددية  القيمة العددية | الفاصلة أو المجال  الفاصلة أو المجال  الفاصلة أو المجال | مجموع المبادرات الحكومية والبرلمان وجماعات الضغط والتدخل وسائل الإعلام، والتي تتزامن مع إدارة الأغلبية للرأي العام والتدخلات التي تذهب في اتجاه عكس اتجاه رأي الأغلبية. |
| المتغيرات السابقة:   * جهد مالي لتعبئة الرأي العام من قبل الحكومة * الجهود الإعلامية لتعبئة الرأي العام من قبل الحكومة * المجال السياسي * إيديولوجية الحزب الحاكم * تاريخ استطلاع الرأي * جهد مالي لتعبئة الرأي العام من قبل الحكومة * الجهود الإعلامية لتعبئة الرأي العام من قبل الحكومة. | القيمة العددية  القيمة العددية  سياسة  الخارجية /  سياسة  داخلية  يسار يمين  القيمة العددية | نسبة  نسبة  اسمي  نسبة  نسبة | * ميزانية الدعاية الحكومية بملايين الدولارات * رسم منشورات الحكومة بالملايين * ن.ع * ٪ من المناصب الوزارية المحتلة من قبل اليسار * ٪ من المناصب الوزارية المحتلة من قبل اليمين * ن.ع |

**2.7 المثال التوضيحي الثاني**

**العنوان**

**أثر** برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة **(م. ص. م.)** على الأداء، في محيط أعمال صعب ومفتوح: حالة الجزائر

**تذكير بالموضوع**

أثر محيط الأعمال المفتوح والصعب على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة **(م. ص. م.)** متميز، في هذه السنوات الأخيرة بتسارع تغير محيط الأعمال للمؤسسة الاقتصادية. هذه الحقيقة المعاشة بينت عدم قدرة هذا القطاع من المؤسسات في الدول النامية من أن يتطور ويغزوا أسواق خارجية جديدة.

ففي عالم أعمال في تغير دائم، (م. ص. م.) مازالت تتلقى الآثار المدمرة للعولمة الاقتصادية وآثار محيط اعمال مفتوح وصعب. هذه المؤسسات معرضة لمنافسة شديدة وصعبة، خاصة في الدول النامية؛ مناخ الأعمال هذا يفرض الأخذ بالحسبان تطوير (م. ص. م.) وإدراجها في سياق التنافسية على كل المستويات المحلي والوطني والإقليمي والدولي.

**التذكير بالفرضيات**

لقد تم اعداد الفرضيات في الفصل السابق بصورة تفصيلية؛ في المجمل سبع فرضيات تم استخلاصها من ثلاث اسئلة فرعية أو بالأحرى أسئلة خاصة؛ هذه الفرضيات المطلوب التحقق منها بعد أن يتم تحويل مفاهيمها إلى متغيرات ثم تحويل هذه المتغيرات إلى مؤشرات أو بنود، تذكيرا إليكم هذه الفرضيات.

**ف1:** برامج التأهيل **تحسن** من أداء المؤسسة الاقتصادية: حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية.

**ف2:** المؤسسات المؤهلة هي **أكثر أداء** من غيرها من المؤسسات الاقتصادية: حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية

**ف3:** برامج التأهيل ممثلة في الموارد المادية والموارد غير المادية لها **أثر إيجابي** على أداء المؤسسات الاقتصادية: حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية.

**ف4:** سخاء أو ثراء محيط الأعمال له **أثر معدل إيجابي** على العلاقة بين متغيرات برنامج تأهيل المؤسسات ومتغيرات الأداء: حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية.

**ف5**: الديناميكية (عدم الاستقرار) محيط الأعمال له **أثر معدل سلبي** على العلاقة بين متغيرات برنامج تأهيل المؤسسات ومتغيرات الأداء: حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية.

**ف6:** التنافسية في محيط الأعمال له أثر معدل سلبي على العلاقة بين متغيرات برنامج تأهيل المؤسسات ومتغيرات الأداء: حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية.

**ف7**: تعقد محيط الأعمال له **أثر معدل سلبي** على العلاقة بين متغيرات برنامج تأهيل المؤسسات ومتغيرات الأداء: حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية.

**وحدة التحليل ووحدة الملاحظة**

في هذه الدراسة وحدة التحليل هي برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أما،

وحدة الملاحظة هم إطارات هذه المؤسسات وبالأخص منها الجزائرية.

**المفاهيم العملية والمرور إلى المتغيرات**

المطلوب في هذه الدراسة هو تحديد تأثير برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الأداء المالي وغير المالي في محيط أعمال صعب ومفتوح على كل المؤثرات الخارجية أيا كانت؛ أما التطبيق الميداني يتم على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية.

إذن البحث يتضمن أكثر من ثلاث مفاهيم رئيسية، هي: برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ثم الأداء بشقيه المالي وغير المالي وبعد ذلك محيط الاعمال المفتوح والصعب؛ هذه المفاهيم الثلاث تشكل البنى المراد تحويلها إلى متغيرات ثم بعد ذلك يجري تحويل هذه المتغيرات إلى مؤشرات ثم بعد ذلك يتم التحقق عن العلاقة الموجودة بين هذه المتغيرات، هذه العلاقة مصاغة بوضوح في الفرضيات السبع الآنف ذكرها.

**الحد الحرج للمتغير التابع**

في هذه الدراسة سنأخذ حدا حرجا لكل متغير من المتغيرات يعادل 5 %، أي أن مجال الخطأ لا يتجاوز هذه النسبة، بمعنى أن مجال الثقة هو 95 %.

**المتغيرات المستقلة المرتبطة بالمفهوم العملي لبرامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:**

المتغيرات المستقلة في هذا البحث هي أبعاد برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهي: الموارد أو الاستثمارات ألا مادية والموارد أو الاستثمارات المادية، كل بنية أو مورد يتكون من مجموعة من المتغيرات:

* متغيرات الموارد أو الاستثمارات ألا مادية: ادارة الانتاج، ادارة الجودة، الادارة العامة، الادارة المالية، ادارة الموارد البشرية، ادارة التسويق.
* متغيرات الموارد أو الاستثمارات المادية: عصرنة الاجهزة والمعدات، اقتناء التكنولوجيا.

**المتغير التابع المرتبط بالمفهوم العملي الخاص ببرامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**

أما المتغير التابع فهو مرتبط بالأداء المالي والأداء غير المالي، ولكل نوع من أنواع الأداء يتم قياسه بمجموعة من المؤشرات.

**المتغيرات المعدلة**

المتغيرات المعدلة ترتبط بأبعاد محيط الاعمال الصعب والمفتوح، وهي على التوالي: ثراء محيط الاعمال وحركية محيط الاعمال والتنافسية في محيط الاعمال وتعقيدات محيط الاعمال؛ هذه المتغيرات من شأنها أن تعدل العلاقة بين برامج تأهيل المؤسسات وأداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

**المؤشرات البارزة للمتغير**

لقياس المتغيرات، قام الباحث بتحظير استبيان كمي الذي تم إعداده انطلاقا من سلالم قياس لدراسات أكاديمية سابقة نظرية وتجريبية (تطبيقية)، جدول سلالم القياس تجدونه على الصفحة.365-366 لهذا الرابط:

<https://archipel.uqam.ca/6744/1/D2689.pdf>

* **الأداء المالي**
* نمو الدخل
* نمو الربح
* الربح على المبيعات
* **الأداء غير المالي**
* نمو حصة السوق
* الامتثال لعمليات الإدارة
* مطابقة المنتج
* رضا العملاء وأصحاب المصلحة
* قدرة تكيف المؤسسة مع لبيئتها
* الأداء العام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة
* وفرة الموارد
* الديناميكية
* التنافسية
* تعقيد المحيط

**محيط الأعمال الخارجي**

**برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية على مستوى المؤسسة**

* **الموارد غير المادية**
* إدارة الانتاج
* إدارة الجودة
* الهيكل التنظيمي والادارة العامة
* الإدارة المالية
* إدارة الموارد البشرية والتكوين
* إدارة التسويق

* **الموارد المادية**
* عصرنة الأجهزة والماكينات
* اقتناء التكنولوجيا

**الأداء**

**الشكل 13.5:** التمثيل البياني لنموذج الإطار النظري للبحث

**المصدر**: عمرون (2014)

**الجدول 2.5:** الجدول التحليلي للمتغيرات والمؤشرات

**المصدر :** من اعداد الباحث

|  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- |
| المتغير | المؤشر | السمة | قياس المستوى | المؤشر والعتبة الحرجة |
| المعلومات العامة عن المؤسسة الاقتصادية وعن المقاول أو مدير المؤسسة | قطاع النشاط | اجابات متعددة | اسمي | اختيار اجابة واحدة أو عدة اجابات |
| أقدمية المؤسسة | اجابات متعددة | تربيبي | اختيار اجابة واحدة |
| حجم المؤسسة | اجابات متعددة | تربيبي | اختيار اجابة واحدة |
| الصيغة القانونية للمؤسسة | اجابات متعددة | اسمي | اختيار اجابة واحدة |
| الموقع الجغرافي | اجابات متعددة | اسمي | اختيار اجابة واحدة |
| المستوى الدراسي | اجابات متعددة | تربيبي | اختيار اجابة واحدة |
| مسؤولية اتخاذ القرار | اجابات متعددة | اسمي | اختيار اجابة واحدة أو عدة اجابات |
| المنصب الاداري للمقاول في المؤسسة | اجابات متعددة | اسمي | اختيار اجابة واحدة |
| عمر المقاول أو مدير المؤسسة | اجابات متعددة | تربيبي | اختيار اجابة واحدة |
| امكانية الاستفادة من برنامج تأهيل المؤسسات | اجابات متعددة | اسمي | اختيار اجابة واحدة |

**الجدول 2.5:** الجدول التحليلي للمتغيرات والمؤشرات (تابع)

**المصدر :** من اعداد الباحث

|  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- |
| المتغير | السمة | قياس المستوى | المؤشر والعتبة الحرجة |
| المتغير التابع   * تقييم أداء المؤسسة الاقتصادية | المتغير متكون من تسع (9) مؤشرات أو بنود | مستمر(نسبة) | كل مؤشر يقاس على سبع (7) درجات من سلم ليكارت. |
| المتغيرات المستقلة:  تتكون من بنيتين:  (الموارد أو الاستثمارات لا مادية والموارد المادية)  كل بنية أو مورد يتكون من مجموعة من المتغيرات:   * متغيرات الموارد أو الاستثمارات ألا مادية:   (ادارة الانتاج، ادارة الجودة، الادارة العامة، الادارة المالية، ادارة الموارد البشرية، ادارة التسويق).   * متغيرات الموارد أو الاستثمارات المادية: عصرنة الاجهزة والمعدات، اقتناء التكنولوجيا. | كل متغير متكون من مجموعة من المؤشرات أو البنود | مستمر(نسبة) | كل مؤشر يقاس على سبع (7) درجات من سلم ليكارت. |
| المتغيرات المعدلة:   * ثراء محيط الاعمال * حركية محيط الاعمال * التنافسية في محيط الاعمال * تعقيدات محيط الاعمال | كل متغير متكون من مجموعة من المؤشرات أو البنود | مستمر(نسبة) | كل مؤشر يقاس على سبع (7) درجات من سلم ليكارت. |

3.7 المثال التوضيحي الثالث

**العنوان**

دور آليات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحسين العمل المقاولاتي:

دراسة حالة مشتلة ومركز تسهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية برج بوعريريج

**تذكير بالموضوع**

في ضل التحولات الاقتصادية والاجتماعية العالمية، العمل المقاولاتي بالجزائر يشهد نقصا كبيرا؛ فمن أجل دعم وتعزيز روح المقاولتية ومرافقة حاملي الأفكار تبنت الجزائر، من تجارب الدول الأخرى عبر العالم، العديد من الميكانزمات وعلى إثرها سنت الجزائر ترسانة هائلة من التشريعات القانونية دعما وتحفيزا للفعل المقاولاتي؛ وهذا لأجل النهوض بالقطاع المؤسساتي وإنشاء نسيج من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية والخدماتية قوي ومتطور؛ فالمقاولاتية تعدّ من الركائز الرئيسية للرقي بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتكثيف النسيج الصناعي.

لقد أصبح من الحتمية دعم هذه الميكانزمات وتفعيلها، وذلك في صورة آليات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتسهيل الإجراءات الإدارية ودعم الأفكار الرائدة والمبدعة سيما استهداف الفئات الحاملة لرصيد علمي تأهيلي وبالخصوص من جحافل الطلبة المتخرجين سنويا في كل التخصصات العلمية من الجامعات الجزائرية؛ ولهذا تحتم على السلطات العمومية تفعيل آليات الدعم للفعل المقاولاتي على مستوى كل التراب الوطني.

**ف 1:** تتجسد **آليات دعم** (م ص م) محل الدراسة في الاعتماد على الدعم غير المادي والدعم المادي.

**ف 2**:يساهم **الدعم غير المادي** المتمثل في بعد ا**لمرافقة** لآليات دعم (م ص و) محل الدراسة في تحسين العمل المقاولاتي.

**ف 3:** يساهم **الدعم غير المادي** المتمثل في بعد ا**لتكوين** لآليات دعم (م ص و) محل الدراسة في تحسين العمل المقاولاتي.

**ف4:** يساهم **الدعم المادي** المتمثل في بعد **التمويل** لآليات دعم (م ص و) محل الدراسة في تحسين العمل المقاولاتي.

**ف5**: يساهم **الدعم المادي** المتمثل في بعد **التجهيزات** الإدارية لآليات دعم (م ص و) محل الدراسة في تحسين العمل المقاولاتي.

**وحدة التحليل ووحدة الملاحظة**

* في هذه الدراسة وحدة التحليل هي آليات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
* وحدة الملاحظة هما مشتلة ومركز تسهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية برج بوعريريج متمثلة في إطارات هذين المؤسستين ويمكن أن نظيف كذلك بعض الشباب الذين استفادوا من خدماتهما.

**المفاهيم العملية والمرور إلى المتغيرات**

الهدف من هذه الدراسة هو السعي للفهم بعمق **دور** آليات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحسين العمل المقاولاتي، أما الجانب الميداني فيركز في هذه الدراسة على حالة مشتلة ومركز تسهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية برج بوعريريج بالجزائر.

في هذه الدراسة تناول الباحث مفهومين أساسيين، هما:

* آليات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،
* تحسين العمل المقاولاتي.

هذين المفهومين الرئيسين يمثلان البني الأساسية والذين ينقسمان إلى أبعاد، فبنية آليات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تنقسم الى بعدين، وهما: الدعم الغير مادي والدعم المادي.

* أما الدعم غير المادي فيظم متغيرين هما: المرافقة والتكوين،
* أما عن الدعم المادي فيتكون من متغيرين، هما: التمويل والتجهيزات المادية.

فيما يتعلق ببنية تحسين العمل المقاولاتي، فإنها تضم مباشرة ثلاث متغيرات، وهن: المؤسسات الناشئة والإبداع والابتكار وروح المبادرة.

**الحد الحرج للمتغير التابع**

في هذه الدراسة الاستكشافية سلك الباحث منهجا نوعيا أي كيفيا يعتمد على تحليل النصوص أي كلمات المستجوب وفقا لتوحيه أسئلة كيفية مباشرة أو نصف مباشرة أو أسئلة حرة تعنى بفهم الظاهرة العلمية المشاهدة بعمق؛ ولهذا في هذا النوع من البحوث لا يمكن تحديد حد حرج لمجال خطأ متغيرات الدراسة.

**دور آليات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**

بالنسبة للمتغيرات المستقلة، بنية آليات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحتوي على بعدين: الدعم الغير مادي والدعم المادي.

بعد الدعم غير المادي يضم متغيرين، هما:

* المرافقة،
* التكوين.

بعد **الدعم المادي** يضم متغيرين، هما:

* التمويل،
* التجهيزات المادية.

**المتغير التابع المرتبط بالمفهوم العملي بتحسين العمل المقاولاتي**

بالنسبة للمتغيرات التابعة، بنية تحسين العمل المقاولاتي، تشتمل مباشرة ثلاث متغيرات، وهن:

* المؤسسات الناشئة،
* الإبداع والابتكار،
* روح المبادرة.

**آليات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**

* **الدعم غير المادي**
* **المرافقة**
* **التكوين**
* **الدعم المادي**
* **التمويل**
* **التجهيزات الإدارية**
* **المؤسسات الناشئة**
* **الإبداع والابتكار**
* **روح المبادرة**

**العمل المقاولاتي**

**الشكل 14.5:** النموذج النظري للبحث

**المصدر:** بن يحي (2018)

**المؤشرات البارزة للمتغير**

**الجدول 3.5:** الجدول التحليلي للمتغيرات والمؤشرات

المصدر: من اعداد الباحث

|  |  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| المتغير | | | | السمة | قياس المستوى | المؤشر والعتبة الحرجة |
| المتغير المستقل  المتغير المستقل: آليات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة  يتكون من بعدين  البعد الأول: الدعم الغير مادي  البعد الثاني: الدعم المادي | **البعد الأول: الدعم الغير مادي** | **متغير:**   * **المرافقة** * **التكوين** | | كل متغير متكون من مجموعة من الأسئلة (البنود أو المؤشرات)  2 سؤال " سؤالين" | اسمي | إجابة المقابل أو الخبير وتحليلها |
| **البعد الثاني: الدعم المادي** | | **متغير:**   * **التمويل** * **التجهيزات الإدارية** | 3 أسئلة "مؤشرات" | اسمي | إجابة المقابل أو الخبير وتحليلها |
| المتغير التابع  بعد المتغير التابع: العمل المقاولاتي  يتكون من ثلاث ( 3 ) متغيرات  المتغير الأول: المؤسسات الناشئة  المتغير الثاني: الإبداع والابتكار  المتغير الثالث: روح المبادرة | | | | المتغير التابع يتكون من سبع (7) أسئلة أو مؤشرات | اسمي | إجابة المقابل أو الخبير وتحليلها |

## **8. الملخص**

1. الإطار العملي هو ترتيب المتغيرات والمؤشرات التي يتم بناؤها بعد صياغة الفرضيات. يهدف الإطار العملي لتحديد المفاهيم التجريبية العملية لفرضيات البحث، وذلك عن طريق ترجمة هذه المفاهيم إلى لغة محددة تسمح لعمل التحقق الميداني للفرضيات.
2. الإطار العملي يبدأ عمليا بتفعيل الإطار المفاهيمي النظري؛ الإطار العملي يعتبر أساسيا في مشروع البحث لأنه يعتبر جسرا يصل بين الإطار النظري، الذي يتمثل في فرضيات البحث، والقسم الخاص بالتحقق من الفرضيات ميدانيا. يتمثل دور الإطار العملي بالضبط في تحديد ما سيتم تحليله كميا أو كيفيا في عملية اختبار فرضيات البحث.
3. يمثل المتغير سمة أو سمات الظاهرة العلمية المراد دراستها. المتغير هو المرجع التجريبي أو الميداني لتحديد المستوى الأول من الدقة للمفهوم العملي المراد دراسته وبالتالي يفتح الطريق للعمل الميداني. الأنواع الثلاثة الأكثر شيوعا من المتغيرات هي: المتغير التابع والمتغير المستقل والمتغير الوسيط والمتغير المعدل والمتغير السابق ومتغيرات التحكم.
4. المؤشر هو أداة دقيقة لقياس المتغيرات، فهو يضيف المستوى الثاني من الدقة للمفهوم العملي للفرضية، المؤشر يساعد على تشكيل المعلومات الممكنة التي يمكن قياسها ميدانيا.
5. الإطار العملي يستخدم لتحديد وتبرير اختيار المتغيرات والمؤشرات. الإطار العملي يشير إلى طبيعة واتجاه التغير في قيمة المؤشرات ليتمكن الباحث من إثبات أو دحض فرضيات البحث.

**كيفية بناء الإطار العملي؟**

1. التأكد من المفاهيم العملية للفرضية ثم تعريفها بشكل جيد حتى تعكس على نحو كاف العلاقة التي نريد التحقق منها ميدانيا.
2. معرفة التحليلات السابقة حول موضوع الدراسة من أجل تسهيل اختيار المتغيرات والمؤشرات الأكثر ملاءمة لموضوع البحث.
3. تعيين وحدة التحليل ووحدة الملاحظة والعمل على التمييز بين أنواع المتغيرات.
4. تحديد المتغيرات التابعة والمستقلة، وربما متغيرات التحكم أو غيرها، والتأكد من أنها تحدد على نحو كاف المفاهيم العملية للفرضية.
5. عند الاقتضاء، يجب التأكد من استيفاء كل الشروط للعلاقة المراد التحقق منها.
6. تحديد المؤشرات ذات الصلة، مع الحرص على تحديد مستوى قياس الدقة والالتزام بمعايير الموثوقية وصلاحية البحث.
7. ضبط اختيار المتغيرات والمؤشرات على أساس ما تم نشره في الدراسات السابقة حول موضوع البحث المراد دراسته.
8. تبيان، إن وجدت، القيم الحرجة للمؤشرات.
9. إدخال التغييرات في القيمة التي يجب أن تخضع لها مؤشرات المتغيرات حتى يمكن أن نقول أن هذه الفرضية تحققت أم لا.

**مراجع الفصل:**

**المرجع الرئيسي:**

* Gordon Mace et Pétry François. (2000). Guide d’élaboration d’un projet de recherche. 2e édition, Québec, Canada, Les Presse de l’Université Laval.

**المراجع الثانوية:**

* Amroune Boudjemaa. (2014). Impact des programmes de mise à niveau sur la performance de la PME dans un environnement ouvert et intense : cas de l’Algérie. Université du Québec à Montréal, Thèse de doctorat, [En Ligne] : http://www.archipel.uqam.ca/6744/1/D2689.pdf (page consultée le 15-12-2017).
* Birley, G et Moreland N (1998). A practical Guide to Academic Research. London: Lokagan
* Lontandrlopoulos André-Pierre et al. (1990). Savoir préparer une recherche, la définir, la structurer et la financer. Montréal, Québec, Canada, Les presses de l'Université de Montréal.
* Durand Claire et Blais André. (1997). De la problématique à la collecte des données. Québec, Québec, Canada, Presses de l'Université du Québec, 3e éd.
* Gavard Perret Lavure Marie, Gotteland David et Jolibert Alain. (2008). Méthodologie de la recherche : Réussir son mémoire ou sa thése en sciences de gestion. Paris, France, Pearson Éducation.
* Google image 5. (2019). Image sur la théorie le cadre opératoire de la recherche. [En ligne] : <https://www.google.com/search?client=firefox-b-d&channel=crow&biw=1680&bih=936&tbm=isch&sa=1&ei=FYscXc73EuHUgwf9o52oCQ&q=creative%2C+idea%2Cresult%2C+operation++&oq=creative%2C+idea%2Cresult%2C+operation++&gs_l=img.3...20687.34652..34846...0.0..2.0.0.......4....1..gws-wiz-img.h14wtNh8BjQ#imgrc=y9zgejCLRypdBM>: (Page consultée le 03/07/2019).
* Kerlinger F. N. (1973). Foundations of Behavioral Research. New York, USA, Holt Rinehart and Winston, 2e éd.
* Manheim Jarol B. et Rich Richard C. (1981). Empirical Political Analysis Research Methods in Political Science. New York, USA, St. Martin's Press.
* Nelson Michaud. (1997). Praxis de la science politique : Une porte ouverte sur les méthodes les champs et les approches de la discipline. Québec, Canada, Les Presses de l'Université Laval.
* Moschetto Bruno-Laurent. (2011). Le mémoire de Master en sciences de gestion. Paris, France, Economica.
* Nachmias David et Chava Nachmias. (1976). Research Methods in the Social Sciences. New York, USA, St. Martin's Press.
* Noel Alain. (2011). La conduite d’une recherche : mémoire d’un directeur. Montréal, Canada, Les éditions JFD.
* Thietart Raymond-Alain et Coll. (2007). Méthodes de recherche en management. Paris, France, Dunod, 3emme Éditions.
* بن يحي زهير. ( 2018). دور آليات دعم (م ص م) في تحسين العمل المقاولاتي في الجزائر: دراسة حالة مشتلة ومركز تسهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية برج بوعريريج. جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، مذكرة ماستر، الجزائر.[ على الخط ]<https://up.top4top.net/downloadf-1125fmb0z1-pdf.html>
* أكاديمية الوفاق للبحث العلمي والتطوير. (2019). أنواع متغيرات البحث العلمي. [على الخط] <https://wefaak.com/%D9%85%D8%AA%D8%BA%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%AD%D8%AB-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%84%D9%85%D9%8A/> ( تمت استشارة الصفحة يوم : 21 – 04- 2019)